تنمية استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية

Developing the use of the Amazigh language in public administrations

Malak Inzlane ملاك إنزلان

طالبة دكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط

مختبر البحث في حسن الأداء الإداري والمالي

Dr. Mohammed El Moudden الدكتور مُحَمَّد المودن

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط

الملخص

يتناول هذا المقال موضوع تنمية استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية بالمغرب، في ضوء التحولات الدستورية والمؤسساتية التي عرفتها المملكة، خاصة بعد دستور 2011 الذي أقر الطابع الرسمي للغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، وينطلق البحث من إشكالية مركزية تتعلق بمدى فعالية الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسساتي في تحقيق العدالة اللغوية وضمان المساواة بين اللغتين الرسميتين.

وقد اعتمد المقال مقاربة تحليلية قانونية تستعرض مختلف الآليات الدستورية، وعلى رأسها الفصل الخامس من دستور 2011، إضافة إلى القوانين التنظيمية ذات الصلة، لاسيما القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والقانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، كما تناول البحث الدور المحوري للمؤسسات الوطنية، وعلى رأسها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في مجالات التعليم والإدارة والإعلام والعدالة.

وخلص المقال إلى أن المغرب حقق تقدما مهما على مستوى الاعتراف القانوني والمؤسساتي باللغة الأمازيغية، غير أن تفعيل هذا الاعتراف لا يزال يواجه تحديات مرتبطة بالفعالية الإدارية، وتعميم الاستعمال الفعلي للغة في المرفق العمومي، مما يستدعي مزيدا من التنزيل العملي للسياسات اللغوية بما يكرس العدالة اللغوية ويعزز التعدد الثقافي واللغوي للمملكة.

الكلمات المفتاحية : اللغة الأمازيغية – العدالة اللغوية – دستور 2011 – الإدارات العمومية – القوانين التنظيمية – المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية – التعدد اللغوي – السياسات العمومية – الهوية الثقافية.

Abstract

This article examines the development of the use of the Amazigh language in public administrations in Morocco in light of the constitutional and institutional transformations undertaken by the Kingdom, particularly following the 2011 Constitution, which established Amazigh as an official language alongside Arabic. The study addresses a central research question concerning the extent to which

the constitutional, legislative, and institutional framework ensures linguistic justice and equality between the two official languages.

The article adopts a legal and analytical approach by examining key constitutional provisions, notably Article 5 of the 2011 Constitution, as well as relevant organic laws, particularly Organic Law No. 26.16 on the implementation of the official status of Amazigh, and Organic Law No. 04.16 establishing the National Council for Moroccan Languages and Culture. It also highlights the pivotal role of national institutions, especially the Royal Institute of Amazigh Culture, in promoting the language across education, public administration, media, and justice.

The study concludes that Morocco has achieved significant progress in the legal and institutional recognition of Amazigh. However, the effective implementation of this recognition still faces practical challenges related to administrative efficiency and the generalization of the language in public services, calling for stronger operational policies to ensure linguistic justice and reinforce the country's linguistic and cultural diversity.

Keywords : Linguistic Justice, The 2011 Constitution, Public Administrations, Organic Laws, Royal Institute of the Amazigh Culture (IRCAM), Multilingualism, Public Policies.

المقدمة

لقد أصبح من المسلم به عالميا أن اللغة هي بمثابة جسر للعبور لتمكين الأفراد من التمتع بكل الحقوق المتواترة في الصكوك الدولية، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فكيف يمكن ممارسة حرية التفكير والحق في التعبير دون "لغة"[1]؟

انطلاقاً من هذا الأساس، تتبلور فكرة **العدالة اللغوية** بوصفها رؤية فلسفية ومعرفية تؤمن بأن جميع اللغات تحتل مرتبة متساوية من حيث القيمة والأهمية، وأن التعدد اللغوي ليس استثناءً، بل هو القاعدة في معظم المجتمعات البشرية. هذه العدالة لا تعني فقط الاعتراف بالتنوع، بل تتطلب أيضا توزيعا منصفا للاعتراف، والموارد، والفرص بين مختلف المكونات اللغوية[2].

إن هذا السياق العالمي الذي أشرنا إليه سابقا، عزز بروز مفاهيم جديدة أضحت تؤطر النقاش الدولي حول اللغات، وتدبير التعدد اللغوي في سياق يحترم الحقوق والحريات، ويعتبر مفهوم العدالة اللغوية (Linguistic Justice) من المفاهيم الدالة في مقاربة التعدد اللغوي من زاوية حقوقية، إذ يمكن اعتبارها هي الوقوف على مسافة واحدة من أفراد المجتمع من دون تحيز لطرف على حساب آخر[3].

لذا فمباشرة بعد الاستقلال سنة 1956، تبنت المملكة المغربية إيديولوجية هوياتية تستند على مقومي العروبة والإسلام، وهو ما تم تضمينه في دساتيرها من 1962 إلى 1996، في هذا السياق ظهرت الحركة الأمازيغية، التي حاولت تأسيس نفسها حول مفهومين أساسيين، هما التعدد والتنوع، حيث تعتبرهما الكفيلان بإعادة الاعتبار للأمازيغية[4].

وشكل الخطاب الملكي لأجدير يوم 17 أكتوبر 2001، لحظة تحول مبدئية حيث أسس لمقاربة رسمية جديدة، عبر ترسيخ المبادئ الرئيسية التي أعادت الاعتبار للهوية والمكون الثقافي الأمازيغي باعتباره مكونا من مكونات الثقافة المغربية[5].

وقال جلالة الملك مُحَمَّد السادس، ضمن ذات الخطاب: ‘‘ولأن الأمازيغية مُكوّن أساسي للثقافة الوطنية، وتراث ثقافي زاخر، شاهد على حضورها في كلّ معالم التاريخ والحضارة المغربية، فإننا نولي النهوض بها عناية خاصة في إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي، القائم على تأكيد الاعتبار للشخصية الوطنية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية"، وأضاف ‘‘أن النهوض

---

[1] التجاني الهمزاوي، الأمازيغية في دولة الحق والقانون: قراء في التعدد اللغوي على ضوء المرجعية الدولية لحقوق الإنسان والتشريع، 2017، منشورات ازطا أمازيغ، ص17.

[2] نورة سهال، دور المقاربات المتعددة للغات والثقافات في ترسيخ العدالة اللغوية بالمدرسة المغربية، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، السنة الأولى، أكتوبر 2024، ص552.

[3] أحمد عزوز ومُحَمَّد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2014، ص14.

[4] Stéphanie Poussel, les identités amazighes au Maroc, la croisée des chemins, Casablanca, 2011, p21.

[5] Hassan Rachik, construction de l'identité amazighe au Maroc, imprimerie Najah el jadida, 1ère éd, Casablanca, 2006, p49.

بالأمازيغية مسؤولية وطنية، لأنه لا يمكن لأي ثقافة وطنية التنكر لجذورها التاريخية. كما أنّ عليها، انطلاقا من تلك الجذور، أن تنفتح وترفض الانغلاق، من أجل تحقيق التطور الذي هو شرط بقاء وازدهار أيّ حضارة[1]".

ويعتبر هذا الخطاب التاريخي، بمثابة انطلاقة لمسار حافل من أهم مراحله، ترسيم اللغة والهوية الأمازيغية في دستور 2011، حيث نصَّ الفصل الخامس من 2011 على ما يلي: "تُعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء[2]"، كما جرى بموجب الدستور إصدار القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وقد تضمن إجراءات مهمة ستسهم في عملية الإدماج القوي والفعلي للأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة وفي المجالات الحيوية كالتعليم والقضاء وغيرها.

كما جرى أيضا بموجب الدستور إصدار القانون التنظيمي 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والذي يعتبر مؤسسة وطنية مرجعية في مجال السياسة اللغوية والثقافية، كما تضمن القانون الإطار 51.17 إجراءات مهمة في تعزيز وضع الأمازيغية في مجال التعليم كمجال استراتيجي، حيث نص على تطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة، ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع أحكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة، ورصيدا مشتركا لكل المغاربة بدون استثناء[3].

في ضوء هذا الإطار العام والجهود الوطنية المبذولة منذ الاستقلال لترسيخ الهوية اللغوية والثقافية المغربية، يبرز التساؤل حول مدى فعالية هذه الجهود في تحقيق العدالة اللغوية والمساواة بين اللغتين الرسميتين. ومن هنا تتشكل الإشكالية المركزية لهذه الورقة البحثية، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

الإشكالية:

إلى أي حد تمكن الإطار الدستوري والمؤسساتي المغربي من تحقيق العدالة اللغوية وتكريس المساواة بين اللغتين الرسميتين في ضوء تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية؟

ومن أجل دراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم اعتماد التصميم التالي:

المطلب الأول: التأطير الدستوري والمؤسساتي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

الفقرة الأولى: التأصيل الدستوري للغة الأمازيغية

الفقرة الثانية: التأطير المؤسساتي للغة الأمازيغية

المطلب الثاني: مجهودات الدولة لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

---

[1] خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة وضع الطابع الشريف على الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أجدير – خنيفرة، 29 رجب 1422، الموافق لـ17 أكتوبر 2001.

[2] دستور 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، عدد 5964، ص3600.

[3] يحيى شوطي، ورقة تحليلية في موضوع: الأمازيغية في مسار الدسترة والإدماج: بحث في السياقات المؤطرة والرهانات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص4.

الفقرة الأولى: إدماج اللغة الأمازيغية في التعليم والإدارات العمومية

الفقرة الثانية: توسيع مجالات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الإعلام والعدالة والاحتفاء بالهوية الثقافية

المطلب الأول: التأطير الدستوري والمؤسساتي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

إن الحديث عن إدماج اللغة الأمازيغية في دواليب الإدارة العمومية والحياة العامة ليس وليد اليوم، بل هو نتيجة نسق سياسي وحقوقي طويل، ابتداء من سنة 1991[1] بإصدار أول وثيقة مطلبية مشتركة من طرف النسيج الجمعوي المدافع عن الأمازيغية، يتعلق الأمر بميثاق أكادير حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وخلال سنة 1992 صدر الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتضمنت الدعامة التاسعة منه ضرورة تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها، وإتقان اللغات الأجنبية والتفتح على الأمازيغية[2]، كما كان مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان المنعقد سنة 1993[3]، مناسبة للتداول في مسألة اللغة الأمازيغية بعدما وجهت جمعيات أمازيغية مذكرة حول الحقوق الثقافية الأمازيغية للمؤتمر، ثم سنة 1994حيث سيتم تأسيس مجلس للتنسيق الوطني بين الجمعيات المهتمة بالشأن الأمازيغي كأول تكتل تنظيمي وطني بالمغرب، نفس السنة بمناسبة خطاب العرش ألقاه الراحل الحسن الثاني مؤكدا ضرورة العناية بالأمازيغية وتدريسها بالتعليم الأولي على الأقل[4].

كما لعب "البيان الأمازيغي"، سنة 2000، للأستاذ مُحَمَّد شفيق دورًا مهمًّا في هذا الصدد، والذي وقعه أكثر من مئتين شخص اغلبهم أساتذة، وأودع لدى الحكومة المغربية[5]، لتتوالى بعدها الإشارات السياسية من أعلى سلطة في البلاد، خاصة في خطاب العرش لسنة 2001، والذي يمكن اعتباره خطابا مرجعيا مهما في تعزيز مكانة الأمازيغية[6]، حيث تضمن إشارات واضحة لتبني ملف الأمازيغية.

الفقرة الأولى: التأصيل الدستوري للغة الأمازيغية

في سياق الحراك الاجتماعي الذي عرفه المغرب، جاء الخطاب الملكي يوم 09 مارس 2011 معلنا مراجعة الدستور، ومكرسا دسترة الأمازيغية، تلاه الاستفتاء لاعتماده، وبذلك تم لأول مرة في تاريخ الدساتير المغربية بعد الاستقلال إقرار الأمازيغية

---

[1] إلياس بلكا ومُحَمَّد حراز، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي: المغرب نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص99.

[2] مراد علوي، بُعد دسترة الأمازيغية في المغرب واع وآفاق، مجلة القانون والأعمال الدولية، على الموقع الالكتروني: https://www.droitetentreprise.com/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/05/25، على الساعة 11:17.

[3] مرغريت رولاند، الحركة الأمازيغية في المغرب: دفاع عن هوية ثقافية، مطالبة بحق الأقليات أم بديل سياسي؟، ترجمة حميدة حمومي، انسانيات عدد 8، 1999، ص33.

[4] أحمد برشيل، مداخلة بعنوان: إدماج الأمازيغية ضمن منظومة العدالة موجهة إلى مؤتمر 31 لجمعية هيئات المحامين بالمغرب تحت شعار: "المحاماة بالمغرب، نضال وطني مستمر، أمن مهني ملحّ، وانتماء إفريقي دائم"، الداخلة، 24 و25 و26 نونبر 2022.

[5] مُحَمَّد شفيق، بيان بشأن ضرورة الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب، الرباط، 2000، ص47.

[6] مراد علوي، مرجع سابق.

لغة رسمية إلى جانب العربية بموجب الفصل الخامس من الدستور والذي نص على أنه: "تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء"، فقد عمد الدستور في تصديره، لترسيم اللغة الأمازيغية، من خلال اعتبار "الأمازيغية" مكونا من مكونات الهوية الوطنية، ويبرر ترسيمها باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء[1]".

توجت كل هذه المحطات بإقرار الملك رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية مؤدى عنها، فضلا عن كونها خطوة مهمة في اتجاه استكمال التكريس الدستوري للغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، شكل هذا القرار في عمقه، لحظة فارقة في مسار ترسيخ معنى متجدد للطابع المتعدد للهوية الوطنية الأصلية والغنية بروافدها المختلفة، كما يكرس هذا الإقرار المعطى الثقافي والحضاري المشترك بين كل المغاربة بدون استثناء، ويؤشر على تماسك المغاربة كأمة فاعلة في التاريخ، تمكنت على امتداد قرون طويلة من تطوير قواعدها وأساليبها وآلياتها التي تؤهلها للتعاطي مع مختلف التحديات التي تواجهها في الزمن المعاصر[2].

أولا: الفصل الخامس من دستور 2011

وزن الديمقراطية في الوثيقة الدستورية قد أخذت فيه كتلة ترسيم الأمازيغية ثقلا واضحا، بالفعل كان مكسبا له أبعاد تاريخية وترابية استطاعت النقلة الدستورية لعام 2011 أن تحتويه، بحيث نجد في تصدير الدستور أن؛ "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية – الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية".

أما الفصل الخامس من دستور 2011، فهو يشكل أحد المرتكزات الجوهرية في مسار الاعتراف الرسمي بالتعدد اللغوي والثقافي بالمغرب، إذ إنه لأول مرة يتم التنصيص الصريح على الطابع الرسمي للغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية.

ثانيا: القانون التنظيمي رقم 26.16

من جهة أخرى، يعد القانون التنظيمي رقم 26.16[3] الصادر بتاريخ 15 يوليوز 2019، بمثابة الآلية التشريعية التي جاء بها المشرع من أجل ترجمة مقتضيات الفصل الخامس من دستور 2011 إلى مستوى الإعمال المؤسساتي، وذلك بتحديد

[1] أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية الرهانات والاستراتيجيات، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2013، الرباط، ص52.

[2] أمنة بوعياش، كلمة الرئيسة في موضوع إرساء دعائم نظام وطني لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب، فبراير، 2024، ص12.

[3] القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.121 صادر في 12 محرم 1441 الموافق لـ12 سبتمبر 2019، الجريدة الرسمية عدد 6816 بتاريخ 26 محرم 1441 الموافق لـ26 سبتمبر 2019 ص 9314.

مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها التدريجي في مختلف مناحي الحياة العامة ذات الأولوية، بما يضمن تحقيق مبدأ المساواة اللغوية والعدالة الرمزية[1].

وقد تم التداول في مضامين مشروع القانون التنظيمي بالمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 26 سبتمبر 2016، وذلك بعد مرور خمس سنوات على إصدار الدستور، ليودع بعد ذلك بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب بتاريخ 30 سبتمبر 2016 ليوافق عليه بالإجماع خلال جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 10 يونيو 2019، أي بعد مرور حوالي ثلاث سنوات على إيداعه لدى المجلس، ليحال بعد ذلك على مجلس المستشارين الذي وافق عليه بالأغلبية بعد القيام ببعض التعديلات عليه بتاريخ 23 يوليوز 2019، ثم صادق عليه مجلس النواب بصفة نهائية بعد قراءة ثانية، بإجماع أعضائه في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 26 يوليوز 2019[2].

من حيث المضمون بدأ المشرع الباب الأول بتعريف اللغة الأمازيغية في مدلول هذا القانون التنظيمي، حيث قصد بها: "مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب، وكذا المنتوج اللساني والمعجمي الأمازيغي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة، قبل الانتقال إلى التذكير بالحرف الرسمي لكتابة وقراءة الأمازيغية بالمملكة المغربية وهو حرف تيفيناغ، الذي تم اعتماده بشكل رسمي منذ 10 فبراير 2001 بقرار ملكي، كما أكد النص التنظيمي على عمل الدولة بجميع الوسائل المتاحة على تطوير وتنمية التواصل باللغة الأمازيغية، وتطوير استعمالها في مختلف مجالات الحياة ذات الأولوية من خلال تحديد التوجهات العامة لسياسة الدولة في مجال تفعيل الطابع الرسمي لها ولحمايتها وتنميتها وإدماجها[3].

ونظرا للدور الاستراتيجي للتعليم، فقد خصص المشرع الباب الثاني من هذا القانون التنظيمي لإدماج اللغة الأمازيغية في مجال التعليم، من خلال اعتبار تعلم الأمازيغية حقا لجميع لمغاربة دون استثناء، مع إدماجها بكيفية تدريجية في جميع مستويات التعليم الأولي والثانوي والإعدادي والثانوي التأهيلي والتكوين المهني بالقطاعين العام والخاص، وذلك بتنسيق بين السلطة الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين والتعليم العالي والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي[4].

خصص المشرع الباب الثالث المعنون بـ"إدماج اللغة الأمازيغية في مجال التشريع والتنظيم والعمل البرلماني" للحديث عن استعمال اللغة الأمازيغية داخل القطاع الحيوي، من خلال حثه على نقل جلسات البرلمان بمجلسيه مباشرة على القنوات التلفزية والإذاعات العمومية الأمازيغية، مصحوبة بترجمة فورية لأشغالها إلى اللغة الأمازيغية مع إصدار نسخة من الجريدة الرسمية للبرلمان

---

[1] كلمة السيد عبد اللطيف أعمو في إطار مساهمته في مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة، منشور في الموقع الرسمي لحزب التقدم والاشتراكية، بالموقع الالكتروني: https://pps.ma/16597/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/03/03.

[2] قرار المحكمة الدستورية رقم 97/19، ملف عدد 047/19، بتاريخ 2019/09/05.

[3] سمير علاوي، قراءة في القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، المجلة الدولية للدراسات الأمازيغية، العدد الثالث، يونيو 2025، ص94.

[4] المرجع نفسه، ص94.

باللغة الأمازيغية، واستعمالها إلى جانب اللغة العربية في إطار أشغال الجلسات العمومية للبرلمان وأجهزته مع ضرورة توفير الترجمة بين اللغتين[1].

كما تحدث القانون عن عمل الإدارة بكيفية تدريجية، على نشر النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصبغة العامة في الجريدة الرسمية باللغة الأمازيغية، كما يتم نشر القرارات التنظيمية ومقررات ومداولات الجماعات الترابية بالجريدة الرسمية الخاصة بهذه الجماعات باللغة الأمازيغية، بالنسبة للباب الرابع، فقد خصصه المشرع لإدماج اللغة الأمازيغية في مجال الإعلام والاتصال، فتعمل الدولة على تأهيل القنوات التلفزية والإذاعية الأمازيغية العمومية لتأمين خدمة بث متواصلة ومتنوعة، تغطي كافة التراب الوطني وكذا خارج الوطن، وتبث من خلالها الخطب والرسائل الملكية والتصريحات الرسمية للمسؤولين العموميين مصحوبة بترجمتها الشفاهية أو الكتابية باللغة الأمازيغية، بالإضافة إلى البلاغات والبيانات الموجهة لعموم المواطنين[2].

خلال الباب الخامس المتعلق بإدماج الأمازيغية في مختلف مجالات الابداع الثقافي والفني، تعمل الدولة، في إطار وحدة الهوية الوطنية وتنوعها، على تشجيع ودعم الإبداعات والإنتاجات الأمازيغية والمهرجانات الفنية والثقافية الأمازيغية وتثمين الموروث الحضاري والثقافي الأمازيغي باعتباره رأسمال غير مادي مشترك بين جميع المغاربة، وفق مقاربة تراعي الخصوصيات والأعراف والتقاليد المحلية[3].

أكد المشرع خلال الباب السادس المعنون بـ"استعمال الأمازيغية بالإدارات وسائر المرافق العمومية"، على تحرير البيانات المضمنة في بعض الوثائق الرسمية المحددة (البطاقة الوطنية للتعريف؛ عقد الزواج؛ جوازات السفر؛ رخص السياقة بمختلف أنواعها؛ بطاقات الإقامة المخصصة للأجانب المقيمين بالمغرب؛ ومختلف البطائق الشخصية والشواهد المسلمة من قبل الإدارة)، والبيانات المضمنة في القطع والأوراق النقدية، والطوابع البريدية، وأختام الإدارات العمومية باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية[4].

خلال الباب السابع المتعلق بإدماج الأمازيغية في الفضاءات العمومية، أضاف المشرع اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية في اللوحات وعلامات التشوير المثبتة على الواجهات وداخل الإدارات والمرافق العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية والمجالس والهيئات المنتخبة، بالإضافة لتلك المثبتة على الواجهات وداخل مقرات السفارات والقنصليات المغربية بالخارج، ناهيك عن تلك المثبتة في الطرق والمحطات الطرقية والموانئ والفضاءات العمومية[5].

[1] سمير علاوي، مرجع سابق، ص94.
[2] المرجع نفسه، ص95.
[3] المرجع نفسه، ص95.
[4] المرجع نفسه، ص95.
[5] سمير علاوي، مرجع سابق، ص96.

كما تكتب باللغة الأمازيغية أيضا العلامات الخاصة بمختلف وسائل النقل التي تقدم خدمات عمومية أو التابعة لمصالح عمومية، كما تعتمد هذه اللغة لإرشاد وتوجيه المواطنين بالمرافق العمومية (من خلال التسجيلات الصوتية) وفي الحملات التحسيسية والتواصلية الموجهة من قبل الإدارة لعموم المواطنين عبر مختلف الوسائط والدعائم، خاصة منها السمعية البصرية[1].

وجاء الباب الثامن الخاص بإدماج الأمازيغية في مجال التقاضي في مادة واحدة تكفل استعمال الأمازيغية والتواصل بها من طرف المتقاضين والشهود الناطقين بها، مع تأمين خدمة الترجمة دون مصاريف، بالإضافة للحق في سماع الأحكام باللغة الأمازيغية بعد طلب، مع تأهيل القضاة وموظفي المحاكم المعنيين لاستعمال اللغة الأمازيغية، أما الباب التاسع فهو تحت عنوان "مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وآليات تتبعه"، ليحدد بذلك مجموعة من الآجالات[2].

للإشارة فقد تم إحداث اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، تطبيقا للمادة 34 من القانون التنظيمي، بموجب المرسوم رقم 2.20.600[3] المتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات سيرها.

إذا فهذا القانون التنظيمي هو لزام للإدارات والمؤسسات العمومية بتوفير خدماتها باللغة الأمازيغية، بما في ذلك الوثائق الرسمية، والمراسلات، والإعلانات، كما يشمل ذلك استخدام الأمازيغية في العلامات الإرشادية والوثائق الإدارية[4].

الفقرة الثانية: التأطير المؤسساتي للغة الأمازيغية

أولا: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مؤسسة ملكية أحدثت بجانب جلالة الملك مُحَمَّد السادس، ويحدد الظهير الملكي الشريف رقم 1.01.299 بتاريخ 17 أكتوبر 2001، المحدث والمنظم له، مهامه واختصاصاته ومجال اشتغاله، ويتمتع المعهد بكامل الأهلية القانونية والاستقلال المالي[5].

وتتجلى مهمة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في إبداء الرأي لصاحب الجلالة حول التدابير التي من شأنها الحفاظ على الثقافة الأمازيغية والنهوض بها في جميع تعابيرها، كما يشارك المعهد، بتعاون مع السلطات الحكومية والمؤسسات المعنية، في تنفيذ السياسات التي يعتمدها جلالة الملك، من أجل إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية، وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي.

---

[1] المرجع نفسه، ص96.

[2] المرجع نفسه، ص96.

[3] المرسوم رقم 2.20.600 صادر في 19 محرم 1442 الموافق لـ8 سبتمبر 2020 بتحديد تأليف اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات سيرها، الجريدة الرسمية عدد 6918 بتاريخ 28 محرم 1442 الموافق لـ17 سبتمبر 2020، ص4827.

[4] مجلس المستشارين، تقرير حول السياسة اللغوية بالمغرب، السنة التشريعية 2024/2023، ص26.

[5] ظهير شريف رقم 1.01.299 بتاريخ 29 رجب الثاني 1422 الموافق لـ17 أكتوبر 2001 يقضي بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

إذا فالمعهد المذكور هو مؤسسة لها طبيعة مزدوجة، فهو من جهة مؤسسة أكاديمية تتجمع به نخبة من الباحثين الامازيغيين المتخصصين في الثقافة الأمازيغية بتفرعاتها المختلفة، وهو من جهة أخرى مؤسسة سياسية ذات طبيعة استشارية، ويقدم توصياته للملك مباشرة[1].

بجانب ما جاء في المادة الاولى من أن من بين مهامه ابداْء الرأي لجلالة للملك في التدابير التي من شأنها الحفاظ على الثقافة الأمازيغية، فإن المادة الثانية تحدد الأنشطة والمهام التي يضطلع المعهد بإنجازها ومن بينها:

- تجمع وتدوين مختلف تعابير الثقافة الأمازيغية والحفاظ عليها وحمايتها وضمان انتشارها؛
- القيام ببحوث ودراسات في الثقافة الأمازيغية وجعلها في متناول أكبر عدد من الاشخاص وتشجيع الباحثين والخبراء في المجالات المرتبطة بها؛
- النهوض بالإبداع الفني في الثقافة الأمازيغية؛
- دراسة التعابير الخطية الكفيلة بتسهيل تعليم الأمازيغية؛
- الاسهام في إعداد برامج للتكوين الأساسي والمستمر لفائدة الأطر التربوية المكلفة بتدريس الأمازيغية والموظفين؛
- مساعدة الجامعات إن اقتضى الحال على تنظيم المراكز التي تعنى بالبحث والتطوير وتشجيع مكانة الأمازيغية في مجالي التواصل والاعلام؛
- إقامة علاقات التعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية والأجنبية المهتمة بالشأن الثقافي والعلمي والساعية إلى تحقيق أهداف مماثلة[2].

وبعد قرابة 24 سنة من نشاطه، أصبح المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية قطبا مرجعيا ورياديا في مجال الدراسات الأمازيغية، بانخراطه في تحقيق الهدف الاستراتيجي للنهوض بالثقافة الأمازيغية، وهكذا فقد تمكن المعهد من إغناء هذه الثقافة بالعديد من الإصدارات التي تساهم في تنمية البحث وإعادة الاعتبار للثقافة الأمازيغية بمختلف تعبيراتها[3].

لابد من الإشارة إلى أن أولى محاولات توحيد اللغة الأمازيغية في مجال التعليم بالمغرب منذ سنة 2002، بدأت بمبادرة من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فقد اضطلع هذا الأخير بدور محوري في وضع الأسس العلمية لتقعيد اللغة الأمازيغية

---

[1] Hassan Id Balkassm, *Amazigh Language Statute in Morocco and North Africa*, International Expert Group Meeting on Indigenous Languages, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Division for Social Policy and Development, Secretariat of the Permanent Forum on Indigenous Issues, New York, 8–10 January 2008, P3.

[2] Ibid., p7.

[3] دليل منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تجميع وتنسيق سعيد البقالي، 2003 ـ 2016، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ص 3.

وتوحيدها، وذلك راجع للتغيير الدائم الذي يمس اللغات عامة، لعدة أسباب وعوامل، فلابد من تقعيدها ومَعْيَرَتِها، وإلا فإن مصيرها سيكون إلى الزوال والاختفاء بشكل كامل[1].

وقد تولّت الفرق التربوية واللغوية التابعة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إعداد وتأليف الدعامات البيداغوجية الخاصة بتدريس اللغة، كما أن اعتماد حرف تيفيناغ لكتابة الأمازيغية، مثل خطوة نوعية في اتجاه إرساء كتابة وإملاء رسميين، مرفوقين بترميز خاص في المعيار الدولي Unicode إضافة إلى وضع معايير تقنية خاصة بلوحات المفاتيح الأمازيغية، وتطوير وسائط إعلامية وتربوية وهياكل لغوية تسير وفق مقاربة تدريجية وممنهجة[2].

يتسم هذا المعيار المقترح من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالتدرج والواقعية، فهو ليس فوريا ولا مصنوعا، بل منبثقا من الواقع اللساني المغربي، كما أنه يتميز بكونه منفتحا على تنوعات الأمازيغية في المغرب وعلى مختلف الأوجه الأخرى من حيث أنه نَمط حرفها تيفيناغ؛ قَنن قواعدها الإملائية؛ بَنى نحوها المرجعي ودليلها الصرفي؛ وأَلف معاجمها العامة والمتخصصة[3].

يتعلق المستوى الأول بلوحة المفاتيح الخاصة بالإدخال الصارم للحروف الثلاثة والثلاثين المكوِّنة للأبجدية الأساسية لحرف تيفيناغ المعتمدة في المدارس المغربية، بينما يشمل المستوى الثاني الأبجدية الأساسية مضافةً إليها اثنتين وعشرين حرفاً إضافياً من الأبجدية الموسَّعة لتيفيناغ، إلى جانب الرموز المركبة[4].

من جهة أخرى، خلد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يوم الثلاثاء 24 يونيو بالرباط، الذكرى الـ 21 لاعتراف المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (إيزو) بحرف تيفيناغ، تحت شعار "تيفيناغ في قلب التحول الرقمي"، وقد ركز المعهد على مسايرة التحولات الرقمية التي عرفها العالم من خلال تعزيز حضور الأمازيغية في الوسائط الذكية، وذلك من خلال استكشاف الإمكانيات المتقدمة التي تتيحها التقنيات الحديثة، بما في ذلك التحولات التي تشهدها مجالات المعالجة الآلية للغة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، عبر إطلاق عدة مبادرات تكتسي أهمية بالغة في سبيل إدماج اللغة الأمازيغية في تقنيات المعلوميات، ولاسيما تحويل

[1] سارة مالك، اللغة الأمازيغية بين التوحيد والمعيرة: الحلول الممكنة في إطار "التهيئة اللسانية"، مجلة جسور المعرفة، المجلد 05، العدد 04، ديسمبر 2019، ص553.

[2] Youssef ES-saady, Contribution au développement d'approches de reconnaissance automatique de caractères imprimés et manuscrits de textes et de documents Amazighes, Thèse de Doctorat en Sciences, Université Ibn Zohr, Faculté des Sciences d'Agadir, 2012, p55.

[3] مجلس المستشارين، السياسة اللغوية في المغرب، الولاية التشريعية 2021–2027، حصيلة السنة التشريعية الثالثة 2023–2024، الرباط، ص 129.

[4] Ibid, p55.

النص إلى صوت أو العكس بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنشاء قاعدة المعطيات المعجمية، فضلا عن وسائل رقمية أخرى لتذليل صعوبات تعلم الأمازيغية سواء لدى الصغار أو الكبار[1].

وبفضل مجهودات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أصبح إدماج اللغة في التكنولوجيا الحديثة تجربة رائدة في هذا المجال، حيث استطاعت في ظرف زمني وجيز لا يتجاوز العقد من الزمن، وخاصة بفضل مجهودات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أن تنال مكانتها في منظومة التكنولوجيات الحديثة معتمدة على نظام ترقيمي ولوحة مفاتيح موحدين، وقواعدا خاصة لكتابة ومعالجة النصوص[2].

كما عمل المعهد سنة 2004 على دراسة ملف ترميز حرف تيفيناغ وإعداده وفق المعيارين العالميين الأونيكود والإيزو، حيث تم فتح ورشات ولقاءات علمية لدراسة إدماج الحرف الأمازيغي في التكنولوجيا الحديثة، مما شكل الانطلاقة لأعمال البحث والتطوير المتعلقة بتيفيناغ، وفي نفس السنة تمت المصادقة على مقترح الترميز الذي قدمه المغرب للاتحاد العالمي يونيكود، وتكمن أهمية هذا المقترح في اعتباره تكريسا للاختيار الرسمي لحرف تيفيناغ، واعترافا دوليا بحق الأمازيغية في امتلاك حرفها الخاص وتوظيفه على غرار كل اللغات[3].

أما على المستوى الإجرائي، فقد انصبت جهود المعهد على إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية والإعلامية والثقافية، ففي قطاع التعليم، ساهم المعهد في بلورة المناهج والكتب الدراسية ودلائل المدرسين، وتنظيم التكوينات الأساسية والمستمرة لفائدة الأطر التربوية، وذلك تنفيذاً لاتفاقية الشراكة الموقعة مع وزارة التربية الوطنية سنة 2003، وقد عرف تدريس الأمازيغية انتشاراً تدريجياً[4].

وفي المجال الإعلامي، ساهم المعهد، في إطار اتفاقية شراكة مع وزارة الاتصال سنة 2004[5]، في وضع تصور لإدماج الأمازيغية ضمن الإعلام العمومي، وفي صياغة مقتضيات خاصة بها ضمن دفاتر التحملات. وقد تُوِّج هذا المسار بإحداث القناة الأمازيغية سنة 2010، لتضطلع بدور مهم في تكريس إعلام القرب، عبر حضورها في القرى والمناطق النائية، وقد كرست القناة دورها في تعزيز التعددية اللغوية وطنيا[6]، كما قدم المعهد خبرته في تكوين العاملين في الإعلام الأمازيغي وإعداد المحتوى.

---

[1] الموقع الرسمي للمملكة المغربية، على الرابط التالي: https://www.maroc.ma/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/08/10، على الساعة 11:34.

[2] يوسف أيت اوكنكاي وحسن جاعا، الأمازيغية في عصر التكنولوجيا من التشفير الرقمي لتيفيناغ إلى المعالجة اللغة الآلية، مجلة أسيناك، العدد التاسع، 2013، ص32.

[3] يوسف أيت اوكنكاي وحسن جاعا، المرجع نفسه، ص33.

[4] محمد بوغوتة، مرجعيات إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية بالمغرب، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، السنة الأولى، أكتوبر 2024، 617.

[5] Hassan Id Balkassm, Ibid. P55.

[6] خديجة عزيز، قناة تمازيغت النشأة والرهانات، منشورات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، 2021، ص6.

أما في المجال الثقافي، فقد ركز المعهد على جمع وتوثيق الموروث الثقافي الأمازيغي ونقله من الشفاهية إلى الكتابة[1]، فكل اللغات تعود في أصلها إلى اللغات الشفوية[2]، وتثمين الإبداع الفني والأدبي باللغة الأمازيغية، من خلال نشر المؤلفات ودعم الجمعيات الثقافية وتخصيص جوائز سنوية للثقافة الأمازيغية تشجيعاً للكتاب والفنانين والمترجمين، كما ساهم في تمويل مشاريع جمعوية تهدف إلى صيانة التراث والنهوض بالفنون الأمازيغية.

وعلى صعيد البحث العلمي والإنتاج المعرفي، حقق المعهد حصيلة نوعية غير مسبوقة في مجال التأليف الأمازيغي، إذ خصص ميزانيات مهمة لتأهيل الموارد البشرية، وإنشاء مكتبة علمية مرجعية في الدراسات الأمازيغية مجهزة بالوسائل التقنية واللوجستية اللازمة، وقد التزم المعهد بتدبير ميزانيته وفق معايير الحكامة والنجاعة، حيث يُعاد رصد الفائض المالي سنوياً لدعم برامج المتابعة والتكوين والتجهيز[3].

وبذلك، رسّخ المعهد مكانته كفاعل مؤسساتي محوري في ورش إدماج الأمازيغية ضمن السياسات العمومية، وجعل من النهوض بها قضية وطنية مشتركة تتقاطع فيها أبعاد الهوية، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، وبناء دولة القانون[4].

ثانيا: المجلس الوطني للغات والثقافية المغربية

يقرر الدستور المغربي ما يلي: "يحدث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفيات سيره"، وقد صدر القانون التنظيمي رقم 04.16 المحدث للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية والذي يحدد صلاحياته وتركيبته وكيفيات سيره[5].

يعتبر المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، آلية لحماية والنهوض بالتعددية اللغوية والثقافية التي يتسم بها المجتمع المغربي، حيث يتوخى المساهمة في تحقيق مشروع مجتمعي متكامل، يرتكز في شقه الثقافي على تجانس مكوناته واستثمار تنوعه وغناه، وكذا إيجاد حلول للتحديات الثقافية المرتبطة بالألفية الثالثة وما عرفته من تحولات اقتصادية واجتماعية[6].

---

[1] للاماليكة بوطالب، الأدب الشفاهي الأمازيغي: دراسة سيميو- إيكولوجية، مجلة المعرفة، العدد 22، دجنبر 2024، ص689.

[2] سارة مالك، مرجع سابق، ص553.

[3] الموقع الرسمي للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على الرابط التالي: https ://www.ircam.ma/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/08/10، على الساعة 16:31.

[4] المرجع نفسه.

[5] القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.20.34 بتاريخ 5 شعبان 1441 الموافق لـ30 مارس 2020، الجريدة الرسمية عدد 6870 بتاريخ 8 شعبان 1441 الموافق لـ2 ابريل 2020، ص1823.

[6] الموقع الرسمي لمجلس النواب، على الرابط التالي: https://www.chambredesrepresentants.ma/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/08/10، على الساعة 13:13.

وتكمن مهمته على وجه الخصوص في حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا، وسيكون للمجلس عدة اختصاصات، بينها اقتراح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسات اللغوية والثقافية، والسهر على انسجامها وتكاملها، وفيما يتعلق بحماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، وبتنمية الثقافة الوطنية والنهوض بها في مختلف تجلياتها، وحفظ وصون التراث الثقافي المغربي الأصيل، وتيسير تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، والمساهمة في تتبع تنفيذ هذه التوجهات، بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية[1].

المجلس إذا يشكل إطارا مرجعيا وقوة اقتراحية في مجال اللغات والثقافات، بهدف تطوير سياسات لغوية منسجمة بالنسبة للغتين الرسميتين واللغات الأجنبية، وتعزيز الهوية المغربية بالحفاظ على تنوع مكوناتها، وتحقيق انصهارها من خلال الولوج إلى الحقوق الثقافية، وتطوير اقتصاد الثقافة وضمان الانسجام بين المتدخلين في المجال الثقافي والفني[2].

فيما يخص تركيبة المجلس، يتألف المجلس علاوة على رئيسه من 25 عضوا يمثلون خمس فئات، وهي فئة الخبراء التي تتكون من 6 من الخبراء المتخصصين في مجالات التنمية اللغوية والثقافية ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، وفئة المؤسسات والهيئات الوطنية التي تتكون من 9 أعضاء، وتضم أكاديمية محمد السادس للغة العربية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مع الإشارة إلى إعادة تنظيمها وفقا لهذا القانون التنظيمي، وكذا للهيئات المحدثة لديه. ويتعلق الأمر، حسب القانون التنظيمي، بالهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات والتعبيرات الثقافية المغربية الأخرى والهيئة الخاصة بالتنمية الثقافية وحفظ التراث والهيئة الخاصة بتنمية استعمال اللغات الأجنبية، وفئة الإدارات العمومية وتضم 4 أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بقطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي والثقافة والاتصال، وفئة الجامعات ومعاهد التكوين في مجالي الثقافة والفنون وتتكون من عضوين، وفئة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وعدد أعضائها أربعة[3].

وفي كلمة له، خلال افتتاح يوم دراسي، نظمته لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب بتعاون مع وزارة الثقافة والاتصال، أكد وزير الثقافة والاتصال (السابق) السيد محمد الأعرج، أن القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، يشكل مشروعا اجتماعيا جاء لمواكبة التحديات الكبرى التي تعرفها المملكة في السياسات اللغوية والثقافية[4].

يضطلع المجلس الوطني بمهام جد حيوية، تتمثل في:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] الموقع الرسمي للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، على الرابط التالي: https://www.ircam.ma/ar، بتاريخ 2025/08/10 على الساعة 17:04.

[3] القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.34 بتاريخ 5 شعبان 1441 الموافق لـ30 مارس 2020، الجريدة الرسمية عدد 6870 بتاريخ 8 شعبان 1441 الموافق لـ2 أبريل 2020، ص1823.

[4] المرجع نفسه.

اقتراح التوجهات الاستراتيجية للدولة في السياسة اللغوية والثقافية، والسهر على انسجامها وتكاملها، ولاسيما ما يتعلق منها بحماية وتنمية اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية، وكذا الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية؛

من جانب آخر، خول القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، حسب المادة 63 منه، مهمة السهر والعمل من أجل حماية وتنمية اللغتين الرسميتين للملكة المغربية، وضمان سلامة استعمالها، وسلامة استعمال التعبيرات الشفوية للملكة المغربية، وحماية الثقافة والحضارة المغربيتين في قطاع الاتصال السمعي البصري[1].

المطلب الثاني: مجهودات الدولة لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

في إطار تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات والتدابير لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، عبر تخصيص غلاف مالي قدره مليار درهم.

الفقرة الأولى: إدماج اللغة الأمازيغية في التعليم والإدارات العمومية

أولا: إدماج الأمازيغية في الإدارات العمومية

استقبال وتوجيه وإرشاد المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية:

يروم هذا المشروع، إلى تعزيز خدمات الاستقبال بالإدارات والمؤسسات العمومية، من خلال توفير أعوان مكلفين باستقبال وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية بتنويعاتها الثلاثة (تريفيت، تشلحيت وتمزيغت)، على جميع القطاعات الوزارية، بغاية تيسير ولوج المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية إلى الخدمات العمومية، وقد وجه رئيس الحكومة منشورا بتفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، يطالب فيه الوزراء بموافاته بمخططاتهم القطاعية، مصحوبة بجدولة زمنية تأخذ بعين الاعتبار التواريخ والآجال التي نصت عليها المادتان 31 و32 من القانون التنظيمي المذكور، وذلك في أجل أقصاه نهاية شهر يناير 2020[2]. علاوة على المنشور الذي وقعته وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والموجه إلى الوزراء والمندوبين السامين والذي يهم إدماج الأمازيغية في الإدارات العمومية بما ييسر ولوج المواطنات والمواطنين للخدمات العمومية واستفادتهم منها، ويهدف المنشور إلى تعبئة كل الوسائل المتاحة لولوج المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، للخدمات العمومية[3].

---

[1] القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.123 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 الموافق لـ25 أغسطس 2016، الجريدة الرسمية عدد 6502 بتاريخ 20 ذو الحجة 1437 الموافق لـ22 سبتمبر 2016، ص6810.

[2] منشور رئيس الحكومة رقم 19/2029 في إطار تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، بتاريخ 10 دجنبر 2019.

[3] المنشور رقم 1/2022 الصادر عن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بخصوص تسريع آليات إدماج الأمازيغية في الإدارات العمومية بتاريخ 18 أبريل 2022.

الاستقبال الهاتفي بالأمازيغية بمراكز الاتصال:

يروم هذا المشروع، إلى توفير أعوان الاستقبال الهاتفي بمراكز الاتصال التابعة للإدارات والمؤسسات العمومية، وذلك عبر توفير أعوان مكلفين بالتواصل الهاتفي باللغة الأمازيغية، يوزعون على عدد من مراكز الاتصال التابعة لبعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، والتي تشهد إقبالا كبيرا من طرف المرتفقين، في أفق تعميمه على جميع مراكز الاتصال، كما تم الشروع في إحداث 10 مراكز نداء بقطاعات وزارية ومؤسسات عمومية وهي الصحة، الفلاحة، الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المحافظة العقارية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية[1].

التشوير والإرشاد باللغة الأمازيغية:

يروم هذا المشروع، إلى مواكبة ودعم الإدارات والمؤسسات العمومية في اعتماد اللغة الأمازيغية في اللوحات وعلامات التشوير المثبتة على الواجهات وداخل مقرات الإدارات والمرافق العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية وغيرها من الفضاءات العمومية، وقد أعلن وزير الشباب والثقافة والتواصل عن الشروع في إضافة اللغة الأمازيغية في لوحات التشوير بالمواقع الأثرية والمباني التاريخية، وكذا إدراجها في المقرر الدراسي لطلبة المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، وتعزيز الرصيد الوثائقي للمكتبات العمومية بالكتب والإصدارات باللغة الأمازيغية[2].

اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الرسمية وبوسائل النقل التي تقدم خدمات عمومية:

يهدف هذا المشروع، إلى مواكبة ودعم الإدارات والمؤسسات العمومية في إدراج اللغة الأمازيغية في مواقعها الإلكترونية الرسمية من جهة، وكتابة اللغة الأمازيغية على وسائل النقل التي تقدم خدمات عمومية من جهة أخرى، لاسيما في السيارات والناقلات وسيارات الإسعاف، في هذا الشأن صدرت دورية عن وزارة الداخلية حول اعتماد اللغة الأمازيغية في العلامات الخاصة بوسائل النقل التبعة للجماعات الترابية، وذلك بعد التشاور مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ويتعلق الأمر بسيارات النقل المدرسي، سيارات الإسعاف وسيارات نقل الأموات[3].

دعم قدرات الموارد البشرية في اللغة الأمازيغية:

يسعى هذا المشروع، إلى تنمية وتعزيز قدرات الموارد البشرية العاملة بالإدارات العمومية في مجال التواصل باللغة الأمازيغية مع المرتفقين، وذلك وفق برامج تكوينية خاصة تعد لهذا الغرض[4].

---

[1] موقع الحكومة المغربية على الرابط التالي: https://alhoukouma.gov.ma/ تم الاطلاع به بتاريخ 2025/09/10 على الساعة 11:59.

[2] الموقع الرسمي لوزارة الشباب والثقافة والتواصل على الرابط التالي: https://mjcc.gov.ma/ar/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/09/10 على الساعة 22:41.

[3] دورية رقم 12269 صادرة عن المديرية العامة للجماعات الترابية، وزارة الداخلية، بتاريخ 26 غشت 2024.

[4] الموقع الرسمي لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على الرابط التالي: https://www.mmsp.gov.ma/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/05/27 على الساعة 14:55.

وأكد رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، أن الحكومة ماضية في تكريس تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، كما نص عليها دستور 2011، وتنفيذا لتعليمات جلالته السامية، وذلك عبر تخصيص غلاف مالي قدره 300 مليون درهم برسم انون المالية لسنة 2024، على أن يتم رفعه تدريجيا ليبلغ مليار درهم في أفق سنة 2025 من أجل المضي في تنزيل خارطة طريق ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والتي تضم إجراء في المحاور المتعلقة بالإدارة والخدمات العمومية، والتعليم والعدل والثقافة والإعلام السمعي البصري[1].

واستعرض رئيس الحكومة في هذا الإطار حصيلة بعض المشاريع بعد مرور سنة على إطلاق المشاريع المتعلقة بهذا الشأن، ومنها تسخير 460 عون استقبال لإرشاد وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية، وتوفير 63 عون مكلفين بالتواصل الهاتفي بهذه اللغة تم إلحاقهم بتسعة مراكز الاتصال التابعة لبعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، والشروع في إدراج التقنيات الرقمية لتلقين اللغة الأمازيغية عن بعد لفائدة المتعلمين، ودعم الصندوق الوطني للعمل الثقافي من أجل تشجيع الأنشطة الثقافية[2].

كما أبرزت الوزيرة السابقة غيثة مزور ما سيتم العمل عليه من مشاريع جديدة في هذا الإطار بموجب الاتفاقيات الموقعة، موضحة أن الأمر يتعلق بتشغيل 1684 عونا في التنويعات اللغوية الأمازيغية الثلاث بهدف استقبال وتوجيه المرتفقين لفائدة 19 قطاعا وزاريا، كما سيتم إدراج الأمازيغية على ما مجموعه 10 مواقع إلكترونية رسمية للإدارات العمومية، وكلغة للتكوين في مؤسسات التكوين المهني الفلاحي، وفي برامج محاربة الأمية التي تشرف عليها الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية[3].

ثانيا: إدماج اللغة الأمازيغية في قطاع التربية الوطنية

يعتبر موضوع تعميم تدريس اللغة الأمازيغية، وتحسين جودة تعليمها وتعلمها في سلك التعليم الابتدائي، إحدى النقط التي راهنت عليها وزارة التربية الوطنية بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وعملت على كسبها منذ الانطلاقة الفعلية لتدريس اللغة الأمازيغية سنة 2003، في هذا الإطار، تم الاشتغال على إعداد البرامج، والكتب المدرسية، والحوامل الديداكتيكية الخاصة باللغة الأمازيغية، وفق تصور نظري، يستحضر الوضع الاعتباري للغة الأمازيغية من ناحية، ويستجيب للمنطلقات والمبادئ العامة لمناهج اللغة الأمازيغية من ناحية أخرى[4].

وقد استندت عملية الإدماج إلى إطار مرجعي ينطلق من النص الدستوري، الخطابات الملكية، الظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الكتاب الأبيض، اتفاقية الشراكة بين المعهد ووزارة التربية الوطنية، القانون

---

[1] موقع الحكومة المغربية على الرابط التالي: https://alhoukouma.gov.ma/ تم الاطلاع به بتاريخ 2025/09/09 على الساعة 17: 13.

[2] المرجع نفسه.

[3] سارة الرمشي، مقال منشور بالموقع الرسمي لحزب الأصالة والمعاصرة، على الموقع التالي: https://www.pam.ma/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/04/05 على الساعة 15:53.

[4] محمد بوغوتة، مرجعيات إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية بالمغرب، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، السنة الأولى، أكتوبر 2024، ص617.

الإطار 51.17 مرورا إلى خارطة الطريق 2026/2022، ثم إطار التنزيل الإجرائي 2026/2023، فضلا عن المذكرات الوزارية المنظمة[1].

وتعتبر سنة 2003 منعطفاً حاسما في تاريخ المدرسة المغربية، حيث تم خلالها إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية الوطنية، فمنذ 26 يونيو 2003، تم التوقيع على اتفاقية إطار للشراكة بشأن إدماج تدريس اللغة الأمازيغية في المناهج والبرامج التربوية بين وزارة التربية الوطنية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وتم الشروع في إعداد المناهج الدراسية وإنجاز الكتب المدرسية وتحديد عينة المدارس التي ستدرس بها الأمازيغية وتنظيم الدورات التكوينية لفائدة مختلف الأطر التربوية المنخرطة في المشروع[2].

ولقد دخلت الأمازيغية رسميا في النظام التعليمي المغربي في سبتمبر 2003، بسبب ثلاثة عوامل رئيسية، الحركة الثقافية الأمازيغية، عمل الأكاديميين، وإرادة صاحب الجلالة لدمج هذه اللغة في التنمية، وقد ساهمت الديموقراطية الشاملة التي أطلقها المغرب في العقد الماضي في مزج هذه العوامل[3].

وقد تركزت المجهودات التي بذلت، منذ 2003، على توفير الموارد البشرية المؤهلة بتعميم تدريس اللغة الأمازيغية في أفق 2011/2010، وقد تمكنت الوزارة الوصية في إطار التكوين المستمر الذي باشرته بتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من تكوين، ما بين سنة 2009/2003، ما يناهز 14000 أستاذ(ة)، وأكثر من 300 مفتش(ة) و1000 مدير(ة)، إضافة إلى حوالي 45 مكون (ة) تم تكوينهم في حدود 2016، ومنذ 2008 أدرجت بعض المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين مجزوئتين في اللغة والديداكتيك الأمازيغيتين، حيث تم تخصيص 80 ساعة في السنة لتدريسهما[4].

انطلاقا من سنة 2006 شرعت الجامعات المغربية في إدراج اللغة الأمازيغية وثقافتها بكليات الآداب والعلوم الإنسانية، وقد تمخض عن هذا الإدراج إحداث عدد من مسالك الإجازة وماسترات اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وبعد أن أعطت الحكومة الانطلاقة الرسمية لمسلك الإجازة في التربية بالجامعات المغربية، ابتداء من سنة 2018، تفعيلا لتوجيهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030/2025 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، وضعت الوزارة هندسة عامة لمسلك التعليم الابتدائي يتضمن تخصصا في اللغة الأمازيغية، وذلك من أجل الاستثمار الأنجع في توفير الأطر الكافية، ليس فقط لتحقيق تعميم تدريس اللغة الأمازيغية أفقيا وعموديا، بل وأيضا في تلبية النقص الكبير الحاصل في أغلب القطاعات الإدارية والإعلامية والثقافية وغيرها[5].

---

[1] محمد بوغوتة، المرجع نفسه، ص617.

[2] عبد السلام خلفي، لمحة عن تطور تدريس اللغة الأمازيغية بالمغرب (20252023)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية لأكاديمية المملكة المغربية، مجلد 111، العدد 2، 2024، ص22.

[3] فاطمة صديقي، تدريس اللغة الأمازيغية في المغرب، ترجمة سهام فاضل، مجلة كراسات تربوية، العدد 12، يناير 2024، ص161.

[4] عبد السلام خلفي، مرجع سابق، ص22.

[5] المرجع نفسه.

وقد فتحت وزارة التربية والتكوين المهني شعبة الأستاذ المتخصص في اللغة الأمازيغية، وجعلت لهذا الشأن تكوينات متخصصة في بعض المراكز الجهوية، أسندت إلها مهمة تكوين وتخريج أساتذة التخصص، حيث تم تعيين الفوج الأول من الأساتذة المتدربين سنتي 2012 ـ 2013، في المدارس التطبيقية باعتبارهم أساتذة مرشدين في اللغة الأمازيغية[1].

الفقرة الثانية: توسيع مجالات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الإعلام والعدالة والاحتفاء بالهوية الثقافية

أولا: إدماج الأمازيغية في منظومة العدالة

يعتبر قطاع العدالة من أكبر القطاعات إقبالا من المواطنين من أجل التقاضي، وبالرغم من أن اللجوء إلى القضاء حق مكفول لكافة المواطنين دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة، إلا أن لغة التقاضي تلعب دورا هاما في تحقيق العدالة، فعدم فهم لغة المتقاضين من طرف هيئة القضاء، أو لغة القاضي من طرف الخصوم أو المتهمين يعد من قبيل الاختلالات التي تمس بمبدأ المحاكمة العادلة ومساسا بحق الدفاع[2].

لذا وبمجرد صدور دستور 2011، بدأ نقاش عام حول كيفيات التفعيل والدفع بإخراج القوانين التنظيمية والتشريعية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في القضاء، وبذلك صدرت وثائق مهمة[3]، كميثاق إصلاح منظومة العدالة الصادر عن الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، حيث حددت ضرورة تواصل المحاكم مع المتقاضين بلغة يفهمونها لاسيما اللغة الأمازيغية والحسانية[4].

وبتاريخ 12 شتنبر 2019 صدر القانون التنظيمي 26.16، الذي جاء ليحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، ونصت المادة 30 منه على ما يلي: " تكفل الدولة للمتقاضين والشهود الناطقين بالأمازيغية، الحق في استعمال اللغة الأمازيغية والتواصل بها خلال إجراءات البحث والتحري بما فيها مرحلة الاستنطاق لدى النيابة العامة، وإجراءات التحقيق وإجراءات الجلسات بالمحاكم بما فيها الأبحاث والتحقيقات التكميلية والترافع وكذا إجراءات التبليغ والطعون والتنفيذ. تؤمن الدولة لهذه الغاية خدمة الترجمة دون مصاريف بالنسبة للمتقاضين والشهود. يحق للمتقاضين، بطلب منهم، سماع النطق بالأحكام باللغة الأمازيغية. ومن أجل ذلك، تعمل الدولة على تأهيل القضاة وموظفي المحاكم المعنيين لاستعمال اللغة الأمازيغية[5]"، كما حددت

---

[1] ادريس العمريني، إدماج اللغة الأمازيغية في التعليم المدرسي بالمغرب: الحصيلة والتطلعات، مجلة جسور، العدد الأول، ص58.

[2] موزاوي علي، استخدام اللغة الأمازيغية في القضاء بين الأساس الدستوري والقيود التشريعية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 02، 2022، ص211.

[3] أحمد برشيل، مرجع سابق.

[4] ميثاق إصلاح منظومة العدالة صادر عن الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، يوليوز 2013، ص153.

[5] القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيا إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.121 صادر في 12 محرم 1441 الموافق لـ12 سبتمبر 2019، الجريدة الرسمية عدد 6816 بتاريخ 26 محرم 1441 الموافق لـ26 سبتمبر 2019، ص9314.

المادة 31 بعدها آجال تنفيذ المقتضيات المذكورة، وذلك في فترة لا يجب أن تتجاوز العشر سنوات بداية من نشر القانون في الجريدة الرسمية.

من جهة أخرى، واعتبارا لأهمية إدماج اللغة الأمازيغية في ترسيخها في مسطرة التقاضي وفي جلسات المحاكمة وتنفيذا لتوصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، فإن وزارة العدل قامت بمجموعة من المبادرات والجهود بشأن تفعيل هذا المقتضى الدستوري، حيث وقعت، يوم الأربعاء 24 يونيو 2020، اتفاقية شراكة وتعاون بينها وبين المعهد الملكي للغة الأمازيغية بخصوص إدماج اللغة الأمازيغية في الحقل القضائي.

كما تحدث المخطط الحكومي المندمج الصادر في يونيو 2021 عن تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، حيث جاء بمجموعة من التدبير التي مست عدة قطاعات ومنها قطاع العدل، فقد تحدث المخطط عن إحداث وحدة تكوين للغة الأمازيغية بالمعهد العلي للقضاء لتمكين الطلاب من إتقانها، وتعديل قانون التعريب لسنة 1965 الخاص بتوحيد ومغربة وتعريب القضاء، وكذا تحيين المراسيم والمناشير الخاصة باعتماد اللغة العربية كلغة للتقاضي بإضافة اللغة الأمازيغية إليها[1].

وقد أشرف رئيس الحكومة يوم 25 يناير 2022 على مراسيم توقيع اتفاق بين وزارة العدل والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يحدد الإطار العام للتعاون والتنسيق بينهما من أجل إدماج اللغة الأمازيغية في مجال العدالة، وقد أكد وزير العدل من جهته أن الوزارة حريصة على تقديم الخدمات القضائية للمتكلمين باللغة الأمازيغية وتيسير استقبالهم، وكذا ترجمة الوثائق والنصوص الإدارية والقانونية الخاصة بهم، علاوة على التفعيل التدريجي لإجراءات أخرى في المستقبل من قبيل ضمان الترجمة الفورية من وإلى الأمازيغية داخل المحاكم[2].

وبموجب هذه الاتفاقية، يواكب المعهد الملكي الوزارة في انتقاء وتكوين الأطر المؤهلة في مجال الترجمة الكتابية والترجمة الفورية، وفي عملية ترجمة الوثائق والنصوص الإدارية والقانونية إلى الأمازيغية، فضلا عن التنسيق لتوفير ترجمة علامات التشوير إلى الأمازيغية لفائدة الوزارة، والتشارك في إعداد معجم خاص بمنظومة العدالة[3]، واعتبر رئيس الحكومة أن توقيع هذه الاتفاقية يعد خطوة أولى لتنزيل رؤية البرنامج الحكومي بالنسبة لهذا الورش وترجمتها على أرض الواقع، عبر تعزيز إدماج اللغة الأمازيغية داخل منظومة العدالة في إطار الشراكة بين وزارة العدل والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية[4].

أما وزير العدل عبد اللطيف وهبي، فقد اعتبر من جهته أن الاتفاقية تروم إشراك المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجموعة من الخطوات التي انخرطت فيها وزارة العدل من أجل تأسيس مرحلة جديدة في إطار توفير شروط المحاكمة العادلة، لافتا

---

[1] سمير علاوي، مرجع سابق، ص 103.

[2] الموقع الرسمي لوزارة العدل على الرابط التالي: https://justice.gov.ma/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/04/10 على الساعة 13:33.

[3] الموقع الرسمي للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على الرابط التالي: https://www.ircam.ma/ar/ircam، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/07/03، على الساعة 17:55.

[4] الموقع الرسمي لوزارة العدل على الرابط التالي: https://justice.gov.ma/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/07/03، على الساعة 17:20.

إلى أن المواطن الذي يلج المحكمة ولا يتحدث اللغة العربية، لا بد من توفر مترجم يساعده على إبلاغ القاضي بمتطلباته ودفوعاته وفق تعبيره، على أن يتم إدماج 100 موظف جديد، 60 في المائة منهم يتكلمون اللغة الأمازيغية، والعمل على تعيينهم في المحاكم التي تحتاج إلى مترجمين للغة الأمازيغية[1].

وقد حضر وزير العدل عبد اللطيف وهبي يوم 02 يونيو 2025 بمجلس النواب، للرد على الأسئلة الشفوية التي تقدم بها السادة النواب، وجوابا على سؤال يتعلق بالإجراءات المتخذة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في القضاء، مؤكدا أن تفعيل الأمازيغية داخل القضاء يتطلب تدرجا وواقعية، مصرحا أن ثلثا القضاة يتحدثون الأمازيغية، وأنه يستحيل أن يدخل مواطن إلى أي محكمة ولا يجد هناك من يتحدث معه بهذه اللغة، مضيفا أن وزارة العدل وفرت 100 مساعدة اجتماعية ناطقة بالأمازيغية موزعة على مختلف المغرب، إضافة إلى 300 موظف استقبال، و12 موظفا بمركز النداء لتلقي الشكايات باللغة الأمازيغية، كما قامت أيضا بتنظيم امتحانات خاصة لانتقاء مساعدين اجتماعيين ناطقين بالأمازيغية، بحضور خبراء من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للتأكد من إتقانهم لهجات المناطق المعنية، قبل تعيينهم فيها، كما أن الوزارة قامت بتعديل قانون الجنسية، بحيث أصبح من حق طالب الجنسية التحدث إما باللغة العربية أو الأمازيغية، بدلا من الاقتصار على العربية فقط[2].

ثانيا: وضعية الأمازيغية في الإعلام المغربي

شهدت سنة 1938 إحداث الاحتلال الفرنسي لقسم أمازيغي (لا يتجاوز عشر دقائق من البث) إلى جانب قسمين عربي وفرنسي، وهذا ما يمكن اعتباره الظهور الأول للأمازيغية بلهجاتها الثلاث في الإعلام المغربي من باب الإذاعة عبر مقطوعات غنائية، وبعد ثمان سنوات من حصول المغرب على الاستقلال، تم تخصيص أربع ساعات لكل مكون من مكونات اللغة الأمازيغية، أي ما مجموعه اثني عشر ساعة في اليوم، وبعد مرور عشرين سنة على ذلك التاريخ، جاء الخطاب الملكي للراحل الحسن الثاني سنة 1994، الذي دعا إلى إدراج "نشرة اللهجات" في القناة التلفزية الأولى[3].

[1] الموقع الرسمي للحكومة المغربية، على الرابط التالي: https://alhoukouma.gov.ma/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/07/03 على الساعة 20:30.

[2] جلسة الأسئلة الشفوية يوم الاثنين 02 يونيو 2025 بمجلس النواب للرد على الأسئلة الشفوية التي تقدم بها السادة النواب، منشور بالقناة الرسمية للبرلمان بمنصة يوتيوب على الرابط التالي: https://www.youtube.com/live/OWGDRH5xllw?si=vpyV8MEdGkn5FnPR، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/07/04، على الساعة 14:01.

[3] سمير علاوي، مرجع سابق ص 105.

طبقا للقانون 77.03[1] المتعلق بالاتصال السمعي البصري، تعتبر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، يوجد رأسمالها الكلي في ملك الدولة، وفي هذا الصدد وبموجب المادتين الأولى و47 من القانون المذكور، فإن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تعد شركة وطنية للاتصال السمعي البصري تنتمي إلى القطاع العمومي للاتصال السمعي البصري[2].

وتتولى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، في إطار المصلحة العامة، مهام المرفق العام الهادفة إلى الاستجابة لحاجيات الجمهور في ميادين الإخبار والثقافة والتربية والترفيه، ويتعين عليها بث برامجها على كافة التراب الوطني لفائدة أوسع فئات الجمهور، بما فيه المواطنين الناطقين باللغة الأمازيغية بتوفير القناة التلفزية الوطنية بالتعبير الأمازيغي، المسماة "تامازيغت"، فمع إنشاء هذه الأخيرة سنة 2010 تعزز حضور اللغة والثقافة الأمازيغيتين في المشهد الإعلامي المغربي، باعتبارها الممثل الأول لهذه اللغة[3]، إلى جانب الإذاعة الوطنية باللهجة الأمازيغية المسماة "الإذاعة الأمازيغية[4]".

وتبث البرامج باللغة العربية أو الأمازيغية أو اللهجات المغربية أو بلغات أجنبية حسب اختيار الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، أخذا بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، مصدرها والجمهور الموجه إليه وتوقيت بثها، وتلتزم الشركة بتخصيص جزء مهم من برامجها للأعمال الثقافية والفنية في ظل تنوع تعبيراتها اللغوية من عربية وأمازيغية ولهجات مغربية، كما تلتزم في إطار مهام المرفق العام المنوطة بها، بالمساهمة المتميزة في تثمين وتنمية وإنتاج وبث الثقافة واللغة الأمازيغيتين باعتبارهما جزء لا يتجزأ من الثقافة والحضارة المغربيتين[5].

في إطار التنوع الثقافي تخصص "الأولى" ما لا يقل عن 80% من مدة البث ما بين العاشرة صباحا والواحدة ليلا لبرامج باللغة العربية أو بالأمازيغية أو باللهجات المغربية كمعدل سنوي.

تبث بالأمازيغية على الأقل نشرة إخبارية كل يوم؛ برنامج كل يوم من الإثنين إلى الجمعة؛ برنامج أسبوعي إخباري أو اجتماعي؛ أربع ساعات من الأغاني في كل شهر ضمن برامج الموسيقى والمنوعات واثني عشر فيلما تلفزيا، فيلما أو عرضا مسرحيا كل سنة[6].

---

[1] القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.257 بتاريخ 25 من ذي القعدة 1425 الموافق لـ7 يناير 2005، الجريدة الرسمية عدد 5288 بتاريخ 23 ذو الحجة 1425 الموافق لـ03 فبراير 2005، ص 404.

[2] دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، منشور في الموقع الرسمي للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، على الرابط التالي: https://www.haca.ma/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/10 على الساعة 19:22، ص2.

[3] مصطفى العادل، وضع الأمازيغية في الإعلام المغربي، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 11، 2028، ص1472.

[4] دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، مرجع سابق، ص6.

[5] المرجع نفسه، ص11.

[6] المرجع نفسه، ص22.

بالنسبة لقناة "تمازيغيت"، فهي تترجم على أرض الواقع هاته الروح وكذا الإرادة الهادفة إلى توفير أداة تواصلية عصرية، هدفها الرفع من قيمة الأمازيغية لغة وثقافة وفنا وحضارة، وكذلك التعبير عن التنوع الثقافي الذي يوطد وحدة بلادنا والهوية المغربية، حيث تقدم أفلاما، برامج اجتماعية ودينية، نشرات إخبارية، برامج رياضية، برامج موجهة للأطفال والجمهور الناشئ[1].

ثالثا: رأس السنة الأمازيغية عيد وطني

يعد التقويم الأمازيغي أحد أقدم التقاويم المستخدمة في العالم، حيث يعود تاريخه إلى آلاف السنين، ويمثل التقويم الأمازيغي إرثا حضاريا وثقافيا غنيا للمغرب، وهو يعكس تفاعل الشعوب الأمازيغية مع الطبيعة والفصول الزمنية، في السياق التاريخي، فإنه يعتبر نوعا من الإطارات التحليلية التي تسمح للمؤرخين والباحثين بوضع الأحداث والظواهر في سياق زمني أو تاريخي محدد، حيث يساعد البعد التاريخي على فهم الأحداث والتطورات عبر العصور وكيفية تأثيرها على المجتمعات والثقافات والشعوب، لهذا السبب اختار الأمازيغ سنة 1980 لوضع تقويمهم الخاص عند ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية، واعتبر فاتح يناير الأمازيغي أول يوم في السنة الأمازيغية ويقابله 14يناير من التقويم الميلادي معتمدا على حدث تاريخي بارز وقع شمال إفريقيا[2].

يعتبر الاحتفال برأس السنة الأمازيغية أحد تمظهرات الثقافة والحضارة الأمازيغيتين المتوغلتين في القدم، والتي يرجع تاريخها إلى أكثر من 3000 سنة حسب الوثائق التاريخية، ويحتفل الأمازيغ أيام 12، 13 و14 يناير برأس السنة الأمازيغية (إيض يناير)، وهو اليوم الذي يصادف أول أيام السنة الأمازيغية الجديدة، هذا التقويم الأمازيغي الذي يصل إلى 2975 سنة الموافقة بذلك لـ2025، وتختلف طقوس الاحتفال برأس السنة الأمازيغية من منطقة إلى أخرى، إلا أنها تتضمن بشكل عام إقامة الولائم، وتبادل الهدايا[3].

إقرار رأس السنة الأمازيغية يوم 03 ماي 2023 عيدا وطنيا ويوم عطلة رسمية مؤدى عنها، شكل لحظة فارقة توجت مسار مأسسة اللغة الأمازيغية، وترسيخ معنى متجدد للطابع المتعدد للهوية الوطنية الأصيلة والغنية بروافدها المختلفة[4]، وذلك بموجب المرسوم رقم 2.23.688[5] الذي صدر في الجريدة الرسمية يوم 05 دجنبر 2023، والمتعلق بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.77.169 بتحديد لائحة أيام الأعياد المسموح فيها بالعطل في الإدارات والمؤسسات العمومية والمصالح ذات الامتياز.

---

[1] دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، مرجع سابق، ص31.

[2] سعيد الاشعري، التقويم الأمازيغي والاحتفال برأس السنة الأمازيغية، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، السنة الأولى، أكتوبر 2024، ص 222.

[3] سعيد الاشعري، مرجع سابق، ص224.

[4] كلمة السيدة آمنة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمناسبة الاحتفاء برأس السنة الأمازيغية، منشور في الموقع الرسمي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على الرابط التالي: https://cndh.ma/index.php/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/04/29 على الساعة 18:41.

[5] مرسوم رقم 2.23.688 صادر في 21 جمادى الأولى 1445 الموافق لـ5 ديسمبر 2023 بتغيير وتتميم المرسوم رم 2.77.169 بتاريخ 9 ربيع الأول 1397 الموافق لـ28 فبراير 1977 بتحديد لائحة أيام الأعياد المسموح فيها بالعطلة في الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والمصالح ذات الامتياز، الجريدة الرسمية عدد 7256 بتاريخ 30 جمادى الأولى 1445 الموافق لـ14 ديسمبر 2023، ص10903.

الاعتراف الرسمي بالتقويم الأمازيغي يساهم في الحفاظ على هذا الإرث من الاندثار، كما يساهم في تعزيز التنوع الثقافي داخل المغرب، ويظهر احترام الدولة لثقافات جميع مكوناتها ويعزز شعور الأمازيغ بالانتماء والاعتزاز بهويتهم، إضافة لتعزيز الوحدة الوطنية، من خلال إشراك جميع مكونات المجتمع في بناء الدولة، كما يمكن أن يساهم الاعتراف بالتقويم الأمازيغي في تنمية السياحة الثقافية، من خلال جذب السياح المهتمين بالتعرف على ثقافات مختلفة خاصة في فترات الاحتفال بمثل هذه المناسبات التاريخية، ويعزز الشعور بالعدالة الاجتماعية[1].

خاتمة:

يعتبر الخطاب الملكي لسنة 2001 النقطة الأساسية والحاسمة في مأسسة الأمازيغية كمكون أساسي للهوية الأمازيغية، عقبتها عدة محطات ومبادرات منها إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ليكون مؤسسة مكرسة لحماية وتطوير هذه اللغة وثقافتها، ودسترة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في الدستور.

ومنذ 2011 تبنى المغرب الثنائية اللغوية على مستوى لغاته الرسمية، معلنا بذلك التزامه الدستوري بضمان الحقوق اللغوية لمواطنيه كما تنص على ذلك المواثيق الدولية، وتطبيقا لمقتضيات الدستور في هذا المجال، قد تم تحقيق مجموعة من المكتسبات التي تعتبر بمثابة نقط قوة يمكن البناء عليها لتطوير سياسة لغوية واضحة وفعالة تسهم في تكريس الوحدة الوطنية واحترام التعدد اللغوي، ثم عبر القوانين التنظيمية رقم 26.16 و04.16 التي حدّدت مجالات تفعيل هذا الطابع الرسمي وكيفيات إدماج الأمازيغية في الحياة العامة.

وقد أسهم هذا الإطار في إرساء مقومات المساواة اللغوية على مستوى النصوص، من خلال تحديد مجالات استعمال الأمازيغية في التعليم، والإدارة، والقضاء، والإعلام، باعتبارها ركائز أساسية لضمان الإنصاف اللغوي وتكافؤ الفرص بين المواطنين، كما شكّل إنشاء كل من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية آليتين مؤسساتيتين للتتبع والتقويم ودعم مسار التفعيل وفق مقتضيات الدستور.

علاوة على ترسيم رأس السنة الأمازيغية منذ 2023 كعيد وطني بفضل الحكمة الملكية السامية، هذه الحكمة، فضلا عن الاحتفاء ببعدها التاريخي والرمزي، فهي أيضا محطة لتقييم هذا الورش الاستراتيجي، فعناوين السنة الأمازيغية هي مصالحة المغاربة مع هويتهم، أيضا هي رسالة لترسيخ الوعي بالذات وهذا هو جوهر هذا الترسيم.

إلا أن القراءة التحليلية تظهر أن تحقيق العدالة اللغوية ما يزال في مرحلة تفعيل تدريجي، إذ لم تصل الممارسة العملية بعد إلى المستوى الكامل الذي تستهدفه النصوص التشريعية والتنظيمية، مما يجعل العدالة اللغوية، في بعدها الدستوري، هدفاً متدرج التحقيق يرتبط باستكمال مراحل الإدماج المنصوص عليها قانوناً. وبذلك، يمكن القول إن الإطار الدستوري والمؤسساتي المغربي قد وضع الأساس القانوني المتين لتحقيق العدالة اللغوية والمساواة بين اللغتين الرسميتين، وأنّ تفعيل هذا المبدأ ما يزال في مسارٍ مستمر نحو بلوغ التطبيق الكامل لمقتضيات الدستور على أرض الواقع.

[1] سعيد الاشعري، مرجع سابق، ص225.

لائحة المراجع:

أولاً: النصوص القانونية

⇐ دستور 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 بتاريخ 30 يوليو 2011، ص3600.

⇐ ظهير شريف رقم 1.01.299 بتاريخ 29 رجب الثاني 1422 (17 أكتوبر 2001) بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

⇐ القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية، الجريدة الرسمية عدد 6816 بتاريخ 26 سبتمبر 2019، ص9314.

⇐ القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الجريدة الرسمية عدد 6870 بتاريخ 2 أبريل 2020، ص1823.

⇐ القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، الجريدة الرسمية عدد 6502 بتاريخ 22 سبتمبر 2016، ص6810.

⇐ القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.257 بتاريخ 25 من ذي القعدة 1425 الموافق ل7 يناير 2005، الجريدة الرسمية عدد 5288 بتاريخ 23 ذو الحجة 1425 الموافق ل03 فبراير 2005، ص 404.

⇐ مرسوم رقم 2.20.600 صادر في 8 سبتمبر 2020 بتحديد تأليف اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات سيرها، الجريدة الرسمية عدد 6918 بتاريخ 17 سبتمبر 2020، ص4827.

⇐ مرسوم رقم 2.23.688 صادر في 5 ديسمبر 2023 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.77.169 بتاريخ 28 فبراير 1977 بتحديد لائحة أيام الأعياد، الجريدة الرسمية عدد 7256 بتاريخ 14 ديسمبر 2023، ص10903.

⇐ قرار المحكمة الدستورية رقم 97/19، ملف عدد 047/19، بتاريخ 5 سبتمبر 2019.

ثانياً: الخطب الملكية والوثائق الرسمية

⇐ خطاب صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله بمناسبة وضع الطابع الشريف على الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أجدير – خنيفرة، 17 أكتوبر 2001.

⇐ ميثاق إصلاح منظومة العدالة، الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، يوليوز 2013.

⇐ منشور رئيس الحكومة رقم 19/2029 بشأن تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16، بتاريخ 10 دجنبر 2019.

⇐ المنشور رقم 1/2022 الصادر عن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة حول تسريع إدماج الأمازيغية في الإدارات العمومية، بتاريخ 18 أبريل 2022.

⇐ دورية رقم 12269 صادرة عن المديرية العامة للجماعات الترابية، وزارة الداخلية، بتاريخ 26 غشت 2024.

ثالثا: الكتب

⇐ بلكا إلياس وحراز مُحَّد، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي: المغرب نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014.

⇐ بوكوس أحمد، مسار اللغة الأمازيغية: الرهانات والاستراتيجيات، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2013، ص52.

⇐ التجاني الهمزاوي، الأمازيغية في دولة الحق والقانون: قراءة في التعدد اللغوي على ضوء المرجعية الدولية لحقوق الإنسان والتشريع، منشورات أزطا أمازيغ، 2017.

⇐ خديجة عزيز، قناة تمازيغت: النشأة والرهانات، منشورات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، 2021، ص6.

⇐ دليل منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تجميع وتنسيق سعيد البقالي، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2003–2016.

⇐ رولاند مرغريت، الحركة الأمازيغية في المغرب: دفاع عن هوية ثقافية، مطالبة بحق الأقليات أم بديل سياسي؟، ترجمة حميدة حمومي، مجلة إنسانيات، عدد 8، 1999.

⇐ عزوز أحمد وخاين مُحَّد، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2014، ص14.

⇐ مُحَّد شفيق، بيان بشأن ضرورة الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب، الرباط، 2000.

رابعا: المقالات

⇐ ادريس العمريني، "إدماج اللغة الأمازيغية في التعليم المدرسي بالمغرب: الحصيلة والتطلعات"، مجلة جسور، العدد الأول.

⇐ سمير علاوي، "قراءة في القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية"، المجلة الدولية للدراسات الأمازيغية، العدد الثالث، يونيو 2025.

⇐ مراد علوي، "بُعد دسترة الأمازيغية في المغرب: وعي وآفاق"، مجلة القانون والأعمال الدولية، 2025، منشورة على الموقع الإلكتروني https://www.droitetentreprise.com/.

⇐ سعيد الأشعري، "التقويم الأمازيغي والاحتفال برأس السنة الأمازيغية"، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، أكتوبر 2024.

⇐ نورة سهال، "دور المقاربات المتعددة للغات والثقافات في ترسيخ العدالة اللغوية بالمدرسة المغربية"، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، أكتوبر 2024.

⇐ عبد السلام خلفي، "لمحة عن تطور تدريس اللغة الأمازيغية بالمغرب (2003-2025)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية لأكاديمية المملكة المغربية، المجلد 111، العدد 2، 2024.

⇐ فاطمة صديقي، "تدريس اللغة الأمازيغية في المغرب"، ترجمة سهام فاضل، مجلة كراسات تربوية، العدد 12، يناير 2024.

⇐ مُحَمَّد بوغوتة، "مرجعيات إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية بالمغرب"، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، أكتوبر 2024.

⇐ للامليكة بوطالب، "الأدب الشفاهي الأمازيغي: دراسة سيميو–إيكولوجية"، مجلة المعرفة، العدد 22، دجنبر 2024.

⇐ موزاوي علي، "استخدام اللغة الأمازيغية في القضاء بين الأساس الدستوري والقيود التشريعية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 2، 2022.

⇐ سارة مالك، "اللغة الأمازيغية بين التوحيد والمعيرة: الحلول الممكنة في إطار التهيئة اللسانية"، مجلة جسور المعرفة، المجلد 5، العدد 4، ديسمبر 2019.

⇐ مصطفى العادل، "وضع الأمازيغية في الإعلام المغربي"، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 11، 2018.

⇐ يوسف أيت أوكنكاي وحسن جاعا، "الأمازيغية في عصر التكنولوجيا من التشفير الرقمي لتيفيناغ إلى المعالجة اللغوية الآلية"، مجلة أسيناك، العدد التاسع، 2013.

خامسا: التقارير

⇐ مجلس المستشارين، السياسة اللغوية في المغرب، الولاية التشريعية 2021–2027، حصيلة السنة التشريعية الثالثة 2023–2024، الرباط.

⇐ آمنة بوعياش، "كلمة الرئيسة في موضوع إرساء دعائم نظام وطني لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب، فبراير 2024.

سادسا: المداخلات والندوات

⇐ أحمد برشيل، "إدماج الأمازيغية ضمن منظومة العدالة"، مداخلة موجهة إلى مؤتمر جمعية هيئات المحامين بالمغرب، الداخلة، 24–26 نونبر 2022.

⇐ كلمة السيد عبد اللطيف أعمو حول مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16، منشورة بالموقع الرسمي لحزب التقدم والاشتراكية، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2025/03/03.

⇐ كلمة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمناسبة الاحتفاء برأس السنة الأمازيغية، منشورة بالموقع الرسمي للمجلس، بتاريخ 2025/04/29.

⇐ يحيى شوطى، "الأمازيغية في مسار الدسترة والإدماج: بحث في السياقات المؤطرة والرهانات المستقبلية"، *مركز الجزيرة للدراسات*، ورقة تحليلية، منشورة في الموقع التالي: https://studies.aljazeera.net/.

⇐ جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب يوم الاثنين 02 يونيو 2025، منشورة على القناة الرسمية للبرلمان بمنصة يوتيوب.(https://www.youtube.com/live/OWGDRH5xllw)

سابعا: المواقع الإلكترونية الرسمية

⇐ الموقع الرسمي للحكومة المغربية https://alhoukouma.gov.ma/ :، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/07/03 على الساعة 20:30.

⇐ الموقع الرسمي لمجلس النواب https://www.chambredesrepresentants.ma/ar :، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/08/10 على الساعة 13:13.

⇐ الموقع الرسمي للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية https://www.ircam.ma/ar :، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/08/10 على الساعة 16:31.

⇐ الموقع الرسمي لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة https://www.mmsp.gov.ma/ar :، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/05/27 على الساعة 14:55.

⇐ الموقع الرسمي لوزارة الشباب والثقافة والتواصل https://mjcc.gov.ma/ar :، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/09/10 على الساعة 22:41.

⇐ الموقع الرسمي لوزارة العدل https://justice.gov.ma/ :، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/04/10 على الساعة 13:33.

⇐ الموقع الرسمي للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري https://www.haca.ma/ar :، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/10 على الساعة 19:22.

⇐ الموقع الرسمي لحزب الأصالة والمعاصرة https://www.pam.ma/ :، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/04/05 على الساعة 15:53.

⇐ موقع الحكومة المغربية https://alhoukouma.gov.ma/ :، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/09/10 على الساعة 11:59.

المراجع باللغات الأجنبية:

الكتب

⇒ Hassan Rachik, *Construction de l'identité amazighe au Maroc*, Imprimerie Najah El Jadida, Casablanca, 2006.

⇒ Stéphanie Poussel, *Les identités amazighes au Maroc*, La Croisée des Chemins, Casablanca, 2011.

رابعاً: الرسائل والأطروحات الجامعية

⇒ Youssef ES-saady, *Contribution au développement d'approches de reconnaissance automatique de caractères imprimés et manuscrits de textes et de documents Amazighes*, Thèse de Doctorat en Sciences, Université Ibn Zohr, Faculté des Sciences d'Agadir, 2012.

التقارير:

⇒ Hassan Id Balkassm, *Amazigh Language Statute in Morocco and North Africa*, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Expert Group Meeting on Indigenous Languages, New York, 8–10 January 2008.